

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- .
 - وقدمه في الشرح والفروع .
 - قال في القاعدة الحادية والعشرين بعد المائة قال الاصحاب يحنث .
 - وعنه لا يحنث الا بالنقد .
 - وعنه إذا نذر الصدقة بجميع ماله انما يتناول نذرة الصامت من ماله .
 - ذكرها بن ابي موسى .
 - قال في الواضح المال ما تناوله الناس عادة بعقد شرعى لطلب الربح ماخوذ من الميل من يد إلى يد ومن جانب إلى جانب .
 - قال والملك يختص الاعيان من الاموال ولا يعم الدين .
 - فعلى المذهب لا يحنث باستئجاره عقارا او غيرة وفي مغصوب عاجز عنه وضائع أيس منه وجهان
- .
 - وأطلقهما في الفروع .
 - قال المصنف والشارح فان كان له مال مغصوب حنث وان كان له مال ضائع ففيه وجهان الحنث عدمه .
 - فإن ضاع على وجه قد ايس من عوده كالذي سقط في بحر لم يحنث .
 - ويحتمل ان لا يحنث في كل موضع لا يقدر على اخذ ماله كالمجود والمغصوب والدين الذي على غير مليء انتھيا .
 - فأئده لو تزوج لم يحنث لان ما تملكه ليس بمال .
 - وكذلك ان وجب له حق شفعه .
 - قوله وان حلف لا يفعل شيئا فوكل من يفعله حنث إلا أن ينوي .
 - هذا المذهب مطلقا .
 - وعليه جماهير الاصحاب